العدد (1694) السنة السابعة - الأحد (10) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عندما يكون رجل الدين غير المناسب في المكان الخطأ

لم يكن أحد يعرف رجل الدين السعودي محمد العريفي قبل تهجّمه على المرجع الاعلى آية الله علي السيستاني . لكن لا يوجد أحد لا يعرف مكانة السيستاني الدينية والوطنية ليس على مستوى أتباعه أو مقلديه فقط، بل على كل المستويات ما هو فقهي منها او سياسي داخليا وعربياً وعالمياً. ولأن الانتشار واكتساب الشهرة لم يعد امرا صعبا بوجود مئات الفضائيات وآلاف المواقع الالكترونية والمدونات وحتى التسجيلات الصوتية وغيرها من وسائل الانتشار السريع فان بمقدور الكثيرين صنع أما بطولات وهمية لأجل الشهرة أو افتعال معارك جانبية لا تخدم سوى أغراضهم الخاصة او البحث عمن يشتري بضاعة مغشوشة او بائرة لهم. وهذا ما حصل بالفعل مع العريفي الذي وجد أن أسهل طريق لانتشاره السريع هو ان يكيل التهم والاتهامات الباطلة بتكفير هذا ومهاجمة ذاك سواء من طوائف المسلمين وعلمائهم أو أعلامهم لاسيما عندما يكون هؤلاء العلماء والأعلام من طراز رفيع وراق أيضاً مثل السيد السيستاني.

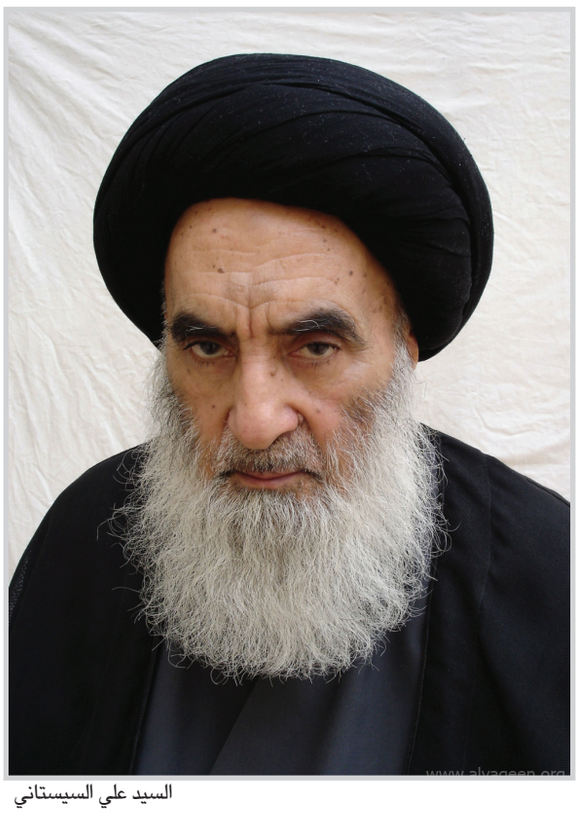

السيد علي السيستاني

محمد العريفي

حمزة مصطفى

ومع ان العريفي يعرف جيدا ان هجومه سواء على الشيعة او على مرجعهم الأعلى آية الله السيستاني لن يمر مرور الكرام فإنه لابد من مناقشة الدوافع والأسباب التي جعلته يلجأ إلى هذا المستوى من الهجوم الذي لا يليق برجل دين اذا كان هو ممن ينطبق عليه مثل هذا الوصف. فإذا كان دافعه الشهرة والمجد الشخصي حتى ولو على حساب ما يمكن ان يترتب على إثارة فتنة جديدة بين المسلمين وبخاصة في العراق حيث يتعايش السنة والشيعة جنباً الى جنب مثلما يتعايشون داخل المملكة العربية السعودية جنبا الى جنب أيضاً فإنه بذلك يصب الزيت على النار مع سبق الإصرار والترصد. وإذا كان قد لجأ الى هذا الأسلوب للحصول على الشهرة التي قد تجعل منه بعد فترة مشهوراً تركض وراء أفكاره الهدامة الفضائيات وغيرها من وسائل الأعلام ومنابره التي انتشرت انتشار النار في الهشيم فإنه على أتمّ الاستعداد لاسترخاص دماء الأبرياء التي يمكن ان تسيل بسبب ما يمكن تسميته برجل الدين غير المناسب الذي يكون في المكان الخطأ والزمان الخطأ معا. أما إذا كان هدفه غير ذلك فإن من غير المناسب كيل الاتهامات الباطلة التي تصل حدودا تتعدى حتى التكفير! وحتى لو افترضنا جدلا ان الرجل مؤمن.بوصفه رجل دين لديه قناعات معينة بهذه الفئة او تلك او هذه الطائفة او تلك من طوائف المسلمين او رجل الدين او ذاك منهم فما الحكمة من ان يجاهر بمثل هذه الآراء من خلال المنابر وعبر المايكروفانات والفضائيات بما يعني اعلان حرب مجانية وقودها الابرياء من كلا الطائفتين المسلمتين. فهل أوصانا الإسلام ورسوله الكريم بذلك ام اوصى بالتراحم والمودة ليس بين المسلمين فقط بل حتى بين عموم الناس. فالانسان وكما يقول الامام علي بن ابي طالب (ع) إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق. كما ان الاسلام دين رحمة وتسامح بين جميع بني البشر.. فأين هذه المفاهيم مما بتنا الآن نشاهده ونقرؤه من خلال الفضائيات أو المواقع الالكترونية او المدونات في غضون العقدين الاخيرين أو ربما العقد الاخير الذي تحولت فيه الفضائيات والانترنيت إلى ساحة حرب مفتوحة سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية بشكل غير مسبوق من قبل. بل يمكن القول بلا ادنى موارية ان عشرات الفضائيات ومئات مواقع النت وحتى الصحف والمجلات فتحت لا لشيء إلا لنشر أفكار ومفاهيم معينة اومحاولة للحيلولة دون انتشار فكر او قيم او ايدولوجيات او اهداف معينة. ولكن لو عدنا الى القضية الرئيسية التي هي موضع نقاشنا الآن ونقصد بها إساءة العريفي للسيد السيستاني . وما نريد قوله بهذا الصدد ان ردود الفعل التي صدرت سواء داخل العراق او خارجه كانت مناسبة من جهة وضع المزيد من النقاط على الحروف، وهو ما يتوجب على رجال الدين لاسيما في المؤسسات الرسمية اوتلك التي ينطبق عليها مؤسسات المجتمع المدني ذات الصبغة الاسلامية ان تلعب دورها الواضح والصريح في هذا المجال. فاذا وضعنا توصيفا لردود الفعل فان ما صدر من ردود فعل داخل العراق لاسيما الرسمية منها خصوصا الرسائل التي بعثها الرئيس جلال طالباني ونائبه الدكتور عادل عبد المهدي للملك عبد الله بن عبد العزيز بالإضافة الى تصريحات نائب الرئيس طارق الهاشمي وتصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي يمكن القول انها جاءت في وقتها المناسب من ناحية انها اكدت وحدة الموقف الوطني ازاء تصرف مرفوض تماما ليس في العراق فحسب بل حتى داخل السعودية حيث اعتبر احد المسؤولين الرسميين في المملكة ان ما قاله العريفي لا يمثل رأي المملكة وهو مرفوض تماما. لكن تبقى مسالة في غاية الأهمية وهي كيف يمكن دوام التصرف مع افعال وتصريحات ومواقف من هذا النوع قد تتكرر هنا او هناك؟ وهل كلما أراد نكرة من بين صفوف رجال الدين ان يحوز شهرة عريضة ويبدأ باستخدام المنبر المتاح له سواء كان منبر صلاة الجمعة ام برنامجا في فضائية للهجوم والتهجم بدون وجه حق تبدأ ردود الفعل المختلفة ضده بما قد يحقق له هدفين في آن واحد: الهدف الأول هو ان يتحول الى نجم بين ليلة وضحاها وهو ما يريده تماما ويسعى اليه. والهدف الثاني هو ان ينقل ما قاله هو من الباب الضيق او منبر واحد الى أبواب مختلفة ومنابر شتى وهو ما قد يؤدي إما الى إثارة فتنة مقيتة او فتح الباب لمناقشة قضية لا سبيل لإيجاد توافق بشأنها مهما طال النقاش خصوصا عندما لا يكون الوقت مناسبا لذلك. من هنا اقول ان واجب المؤسسات الدينية لاسيما المرجعيات سواء كانت رسمية أم اعتبارية ان تعيد النظر بمن يستخدم المنابر سواء كانت منابر جمعة أم فضائيات. وهنا تقع على عاتق منظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الدول الإسلامية الكبيرة مسؤولية مهمة ومضاعفة في هذا الأمر. فمن يبحث عن التقارب بين الأديان من خلال طروحات حوار الأديان او الحضارات يتوجب عليه الارتفاع الى مستوى هذا الحوار، ومن يبحث عن تقارب بين المذاهب لاسيما بين السنة والشيعة يتوجب عليه ألاّ يشجع التركيز على الروايات المبثوثة في بطون الكتب والتي يعمد بعض رجال الدين اما الى اجتزائها من سياقها او التركيز عليها كما لو كانت هي الدين كله وليس شيئا آخر سواها. وعندما أقول كل ذلك فلاني اريد ان اخلص الى نتيجة وهي إن محصلة كل الذي جرى ان أصحاب ردود الفعل وبصرف النظر عن الدوافع التي انطلقوا منها وضعوا دون ان يقصدوا رجل دين مبتدئاً حتى في بلاده ولا وزن له كما قالوا في المملكة العربية السعودية نفسها امام السيد السيستاني وهوما يحلم به العريفي وسواه بالتأكيد. لكن هل كان الحل هو الصمت بما يعني تجاهل ما قال؟ اعتقد ان العملية برمتها كانت تقتضي إتباع ردود فعل قد تكون قوية جدا وعنيفة ولكن من قبل رجال دين ثانويين .. فما يقال عبر الفضائية يصل بالنهاية للناس بصرف النظر عن المستوى، وبما ان آراء العريفي لأوزن لها من اي منظور ولا تأثير لها على قامة عالم دين من طراز السيد السيستاني فإن الهجوم عليه عبر مستويات ثانوية تضعه في مكانه الذي يستحقه وتؤدي الغرض المطلوب في الوقت نفسه.

مجلـس الاتحـــاد المـرتـقـب

زهير كاظم عبود

بموجب أحكام الدستور العراقي ووفقا لأحكام المادة (٦٥) منه يتم إنشاء مجلس تشريعي تحت اسم (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن كل من :

١. الأقاليم
٢. المحافظات التي لم تنتظم بإقليم

ووفقا لهذا النص تكون السلطة التشريعية في العراق متشكلة من مجلسين يختصان بالتشريع كل وفق اختصاصه، فقد أشار الدستور في نص المادة ٤٨ منه إلى أن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومن مجلس الاتحاد .

ووفق هذا النص سيكون هناك مجلسان، الأول هو مجلس النواب الذي عرفناه خلال الفترة الماضية ،وهناك أيضا سيكون مجلس الاتحاد ، فما هو هذا المجلس ؟

هذا المجلس يتم تنظيمه وتكوينه واختصاصاته وشروط العضوية فيه وكل ما يتعلق بالعمل فيه بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب .

غير أن نص المادة ١٣٧ من الدستور أجلت العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد أينما وردت في الدستور، وهذا التأجيل (مؤقت) مقرون بصدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين ، وبعد انتهاء الدورة الأولى للمجلس التي تنتهي بعد نفاذ الدستور .

ووفقا لنص المادة ٦٥ المشار إليه أعلاه، فإن السلطة التشريعية في العراق ستكون متشكلة من مجموع أعضاء مجلس النواب ومن مجموع أعضاء مجلس الاتحاد ، في حال صدور قرار بإنهاء تأجيله من مجلس النواب بالشكلية التي حددها النص، ووفقا لهذا فإن مجلس النواب هو الممثل الدستوري للشعب حيث يتم اختيار أعضائه بالاستفتاء الحر والمباشر، ومجلس الاتحاد هو الممثل الدستوري للأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم بإقليم ، وقد حدد الدستور عدد أعضاء مجلس النواب بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف مواطن عراقي ، ومن الممكن زيادة العدد وفقا لنسبة زيادة السكان والأخذ بعين الاعتبار المكونات الأخرى للشعب العراقي ، بينما لم يحدد الدستور عدد أعضاء المجلس الاتحادي ، وترك أمر ذلك الى القانون الذي سيسنه أعضاء مجلس النواب بأغلبية الثلثين حسبما أشارت له المادة (٦٥) من الدستور العراقي .

ومجلس الاتحاد سيكون رافدا آخر مع مجلس النواب في تشريع القوانين ويمكن أن يكون معينا للمجلس ولما يحيله إليه المجلس من قضايا تشريعية تتطلب التوسع في الرأي وتكوين صورة متكاملة عن شكل القانون التشريعي الذي يريد مجلس النواب إصداره .

ومع أن الدستور أشار الى أن تنظيم عمل مجلس الاتحاد وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق بالعمل فيه وفقا لقانون يصدره مجلس النواب لاحقا ، فإن ذلك لن يخرج عن الإطار العام للشروط الموضوعية لعضو مجلس الإتحاد ، الذي ينبغي أن يكون ممثلا لإقليمه أو للمحافظة التي لم تنتظم بإقليم ، بالإضافة الى شهادة أكاديمية لاتقل عن البكالوريوس على الأقل ، واشتراط سن معين من العمر يؤهله لأن يتبوأ مثل هذه العضوية في مجلس يكون ظهيرا لمجلس النواب في تكوين السلطة التشريعية ، بالإضافة الى ضرورة توفر الخبرة والدراية بهذا العمل مع توفر الشروط التي نص عليها قانون الترشيح لمجلس النواب على مرشح مجلس الاتحاد. حيث أن من أهم اختصاصات المجلس اقتراح مشاريع القوانين التي تتم دراستها وتمحيصها وإحالتها إلى مجلس النواب لإقرارها ، وجميع تلك القوانين تتعلق بآلية عمل الأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم بإقليم ، ومن الطبيعي أن تكون لتلك المشاريع أهمية واهتمام في مجلس النواب بعد دراستها ومناقشتها من قبل مجلس الاتحاد .

إن المشرع العراقي أخذ بالنظام الفيدرالي واعتمد مبدأ الفصل بين السلطات في ممارسة الاختصاصات والمهام بين السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ووسع من مجال السلطة التشريعية حيث لم يقصرها ويحصرها في مجلس النواب ، إنما اعتمد نظام مجلس النواب زائدا مجلس الاتحاد في تكوين السلطة التشريعية .

غير أن تأجيل العمل فيه جعل من الدورة الأولى لمجلس النواب حالة استثنائية ، مثلها مثل مجلس الرئاسة الذي حل محل تعبير (رئيس الجمهورية) وعلى أن يعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ الدستور ، وهي هذه الدورة الحالية التي أوشكت على الانتهاء .

والمتمعن في نص المادة ٦٥ من الدستور يلاحظ أن مجلس الاتحاد هو مجلس تشريعي وليس مجلسا استشاريا أو ملحقا بمجلس النواب، لأن المجلس بالإضافة الى مجلس النواب يشكل السلطة التشريعية، وهي إحدى السلطات الثلاث التي تتشكل منها السلطة الاتحادية ، كما انه يتمتع بالصلاحيات والاختصاصات التي ترد في قانونه ، والتي لاتقل أهمية عن مهام مجلس النواب .

وقد تكون لجنة تعديل الدستور التفتت الى هذه الناحية عند قراءتها للنصوص الدستورية ، وبعد أن اطلعت على ملاحظات القانونيين والمختصين بالدراسات الدستورية .

أن مشروعات القوانين للأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم ضمن إقليم ستكون محل نظر المجلسين بالنظر لوجود مشتركات عديدة تضمهما، بالإضافة الى مهمتهما التشريعية الوطنية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى إصلاح القوانين ومتابعة الخراب القانوني الذي انتشر طيلة الزمن السابق .

ومراجعة للنصوص الدستورية الخاصة بإنشاء مجلس الاتحاد ، ندرك أهمية المجلس المذكور والذي اعتبره الدستور يرتقي لمستوى مجلس النواب في مهامه التشريعية ، ومن خلال هذه النقطة ينبغي الارتقاء بمستوى عضو مجلس الاتحاد ، وهذا الأمر ينسحب على مسار العمل التشريعي في المستقبل من خلال مبادئ المساواة بين أطراف الفيدرالية سواء منها الأقاليم أو المحافظات التي لم تنتظم بإقليم .

مفتي روسيا يطرح "حلاً عبقرياً" لمشكلة سيبيريا الديموغرافية

عبدالله المدني

مؤخراً تحولت سيبيريا التي نادرا ما يرد اسمها في وسائل الإعلام إلى مادة للجدل، وذلك في أعقاب تحذير مفتي وسط روسيا شيخ الإسلام "طالقات تاج الدين" من زحف الصين تدريجيا باتجاه تلك المنطقة التي تشكل ١٠ بالمئة من مساحة كوكب الأرض، و ٧٧ بالمئة من المساحة الإجمالية لروسيا الاتحادية والبالغة ١٣,١ مليون كيلومتر مربع، رغم أنها تحتضن فقط ٢٥ بالمئة من سكان البلاد البالغ تعدادهم ٣٦ مليون نسمة.

والحقيقة أن التحذير في حد ذاته لم يكن هو الباعث على الجدل والدهشة، لأن تقارير ودراسات كثيرة تحدثت في السنوات الأخيرة عن وجود مخططات لدى بكين لتهجير الملايين من الأيدي العاملة الصينية إلى أراضي سيبيريا الشاسعة قليلة الكثافة سكانيا (٣ أشخاص لكل كيلومتر مربع)، بالتزامن مع مخططات أخرى لاستغلال ثرواتها الطبيعية الكبيرة، وذلك عبر استخدام وسائل تقليدية وغير تقليدية. إنما الذي تسبب في الجدل وأثار حفيظة الكثيرين هو ما اقترحه المفتي كحل للمعضلة، حيث نقل عنه دعوته المسلمين الروس (من سكان جمهوريات تتارستان وبشكيريا وداغستان والشيشان وأنغوشيا وشركيسيا و قبردين بلغاريا و موردوفيا و أودمورت و أديغيا و أوسيتيا الشمالية و تشوفاش و ماري إل وخلافهم ممن يتركزون حاليا في منطقة الفولغا في قلب روسيا ومنطقة القوقاز الشمالي في جنوب غرب روسيا، ويبلغ تعدادهم ٢٨ مليون نسمة أو ٢٠ بالمئة من إجمالي سكان روسيا أي أنهم يمثلون أكبر أقلية دينية في البلاد) أن يتولوا هم عملية مواجهة الغزو الصيني و تداعياته الديموغرافية الخطيرة، عبر ترك أوطانهم الأصلية والإستيطان في مناطق تبعد آلاف الأميال عن الأخيرة في أقاصي سيبيريا المعروفة بعزلتها وقسوة مناخها وتنوع أعراقها (روس ومغول وترك وتتار وبوريات وياقوتيون وطوفانيون) و تباين معتقدات أهلها (اسلام وبوذية ومسيحية ارثوذكسية ويهودية).

وإذا كان مصدر الاستهجان لاقتراح المفتي هو ما أعاده إلى الأذهان من ذكريات الحقبة السوفيتية التي تميزت باختيار أراضي سيبيريا كمعسكرات للأعمال الشاقة الإجبارية أو كمكان لاعتقال ونفي الملايين من الروس وشعوب الأراضي المحتلة كالبولنديين (أدارت روسيا القيصرية ومن بعدها الاتحاد السوفيتي سلسلة من معسكرات العمل الشاقة المعروفة باسم غولاغ والذي صار مرادفا للنفي والاعتقال. وفي ظل النظام السوفيتي، وتحديدا ما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٥٣ تم ترحيل ٢٤ مليون نسمة من الروس ومن قوميات أخرى إلى آسيا الوسطى وسيبيريا ومناطق أخرى نائية كمنفيين، كان من بينهم مسلمو القرم الذين هجرهم "جوزيف ستالين" إلى سيبيريا، وسكان القوقاز الذين هجرهم الأخير أيضا إلى آسيا الوسطى)، فإن ما أعطى وقودا للجدل والتحفظ و الاستهجان إحدى صور الفساد تلك هي حرائق الغابات التي يشعلها سكان تلك المناطق من أجل إخفاء جرائمهم في تهريب الخشب الخام وبيعه للصينيين مقابل ثمن بخس (حوالي ١٠ -٢٠ دولاراً لكل متر مكعب)، أو مقابل نوعية رديئة من المشروبات الكحولية. وهو الأمر الذي ربما دفع الصين إلى تشجيع تلك الجرائم والحث عليها.

وبدلا من أن تتخذ السلطات الروسية إجراءات حاسمة لمحاربة حرق الغابات وتهريب الخشب، اقترح بوتين في مقابلة متلفزة أن يتم تحرير تجارة الخشب، زاعما بأن ذلك وحده كفيل بحل المشكلة.

وهكذا، ففي ظل تراخي موسكو من جهة، أسسه الرئيس الروسي السابق/ رئيس الحكومة الحالي "فيلاديمير بوتين" في مدينة "خاباروفيسك" القريبة من الحدود الصينية، مقالا في صحيفة " سوفيتسكايا روسيا" اليسارية يتحدث فيها عن سريان دماء الفساد في أوصال روسيا بأكملها وخصوصا في أوصالها الشرقية، مضيفا أن إحدى صور الفساد تلك هي حرائق الغابات التي يشعلها سكان تلك المناطق من أجل إخفاء جرائمهم في تهريب الخشب الخام وبيعه للصينيين مقابل ثمن بخس (حوالي ١٠ -٢٠ دولاراً لكل متر مكعب)، أو مقابل نوعية رديئة من المشروبات الكحولية. وهو الأمر الذي ربما دفع الصين إلى تشجيع تلك الجرائم والحث عليها.

وبدلا من أن تتخذ السلطات الروسية إجراءات حاسمة لمحاربة حرق الغابات وتهريب الخشب، اقترح بوتين في مقابلة متلفزة أن يتم تحرير تجارة الخشب، زاعما بأن ذلك وحده كفيل بحل المشكلة.

وهكذا، ففي ظل تراخي موسكو من جهة، وتزايد حاجة الصينيين إلى المواد الأولية وعلى رأسها الخشب للوفاء بمستلزمات نموهم الاقتصادي من جهة أخرى، نشطت الشركات الصينية في كل أرجاء سيبيريا، بل تمددت حتى حدود الأخيرة على شواطئ المحيط الباسفيكي، أي على بعد ١٥٠٠ كيلومتر من الحدود الصينية، وراحت تنقل الأخشاب من هناك إلى بلادها بحرا.

وللإحاطة بهذا الموضوع أكثر، يستحسن الاطلاع على الإحصائيات الصينية الرسمية التي قالت أن البلاد استوردت في النصف الأول فقط من عام ٢٠٠٣ مثلا نحو ١٣ مليون متر مكعب من الخشب، ونحو ٣ ملايين طن من لب الخشب المستخدم في صناعة الورق. ويشك الكثيرون أن الأرقام المذكورة تتضمن مئات الآلاف من الأمتار المكعبة من الخشب السيبيري المهرب.

ومن جهة أخرى فإن أعين الصينيين لا تتطلع إلى أخشاب سيبيريا فقط وإنما أيضا إلى ثرواتها الطبيعية الأخرى الكثيرة وعلى رأسها النفط والغاز. فعلى الرغم من اتفاق بكين وموسكو أكثر من مرة على مد أنابيب النفط والغاز من سيبيريا إلى الأراضي الصينية، فإن أيا من تلك الاتفاقيات لم تنفذ، أو أنها تنفذ لكن مع تلكؤ روسي بسبب رغبة موسكو في إيصال خطوط نفطها وغازها المارة بسيبيريا إلى الصين واليابان في آن واحد، وهو ما لا يرغب فيه الصينيون بسبب علاقاتهم التاريخية المتأزمة مع اليابانيين. ويعتقد أنه بسبب هذا التلكؤ الروسي يعمد الصينيون إلى استخدام وسائل وأدوات غير مشروعه للحصول على إمدادات النفط والبتروكيماويات الروسية.

ويمكن القول أن ما شجع سكان سيبيريا خلال سنوات العقد المنصرم على الفساد والتهريب اللذين تحدث عنهما البروفسور "كاتشانوفسكي"، واللذين بدورهما ساهما في تمدد الصينيين اقتصاديا وديموغرافيا في أراضي سيبيريا وتأكيد حضورهم الجيوبوليتيكي هناك، هو إهمال الروس للمنطقة وعدم تحصينها ضد الغزو الآتي من الصين أو دول أخرى مثل كوريا، ناهيك عن شفط خيراتها لصالح مناطق روسيا الأوروبية، وهو العامل الذي ولد لدى السيبيريين شعورا بالغبن والظلم، بل العامل الذي جعلهم يجاهرون بالقول " إن موسكو تشفط خيراتنا الآن، وربما تبيعنا غدا للصينيين".

و دليلنا على هذا نستقيه من تقارير الصحافة الروسية المنشورة والتي تحدثت مثلا عن معاناة سكان مدينة "فلاديفستوك" السيبيرية وضواحيها البالغ تعدادهم نحو ٨٠٠ ألف نسمة من إنعدام امدادات المياه الساخنة والباردة على حد سواء، هذا ناهيك عن انعدام سلطة القانون والنظام والذي بسببه انتشر السلاح وازدادت حوادث الاغتيالات والسرقات وأعمال السطو المسلحة.

وبطبيعة الحال فإن ما انطوت عليه تلك التقارير الصحافية لا يثير الاستغراب والدهشة إذا ما علمنا أن الموازنة الفيدرالية للاتحاد الروسي والتي يقررها البرلمان (الدوما) في منتصف سبتمبر/ أيلول من كل عام، تعطي الأفضلية لجهة الإنفاق وتخصيص المشاريع وتجديد البنى التحتية لمدينتي موسكو وبطرسبورغ (لينينغراد سابقا) وعدد من المدن الكبيرة الأخرى في روسيا الأوروبية و منطقة الأورال وغرب سيبيريا (حيث تقع حقول النفط والغاز الرئيسية)، مع إهمال تام أو شبه تام لمناطق شرق سيبيريا النائية، وكأنما الأخيرة ليست جزءا من البلاد أو لا تستحق اهتماما.

ويمكن القول أيضا أن من بين العوامل الأخرى التي سهلت تسرب الصينيين إلى سيبيريا وبقائهم فيها، هو حاجة السيبيريين المتزايدة إلى السلع الغذائية والاستهلاكية، وهي حاجة أدركتها بكين مبكرا وعملت على تلبيتها مقابل الدفع بالدولار، قبل أن تشترط لاحقا المقايضة بالمواد الأولية من خيرات روسيا الآسيوية.

وطبقا لبعض المراقبين، فإن الأوضاع في سيبيريا تمضي قدما لصالح الصينيين، بل هناك بينهم من يتوقع أن تتحول سيبيريا إلى "معطف يرتديه الروس لكن مضمونه ومحتواه صيني مئة بالمئة"، بحسب وصف أحد المحللين.

ومن بين الدول التي تراقب الأنشطة والتحركات الصينية في سيبيريا بقلق شديد، الولايات المتحدة الأمريكية التي لئن نجحت شركاتها النفطية العملاقة حتى الآن في الحيلولة دون تنفيذ اتفاقيات روسية – صينية كبيرة حول النفط والغاز المستخرجين من الحقول السيبيرية، فإنها – أي واشنطون – لا تزال خائفة من إحتمالات تزايد نفوذ بكين في روسيا الآسيوية وبالتالي تحكمها في موارد الأخيرة الطبيعية التي تشمل ، إضافة إلى الخشب والنفط والغاز،الماس والذهب والحديد والمغنيزيوم والزنك والنيكل، وكلها موجودة بكميات ضخمة ولم تستغل حتى الآن تجاريا بسبب ما يقال عن التكلفة العالية لاستخراجها.

×باحث ومحاضر أكاديمي في الشؤون الآسيوية من البحرين

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ .ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.
ideas@almadapaper.net